

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مساهمة (ورقة عمل)

من

السيد تشارلز روبرت

كاتب في مجلس العموم في كندا

للمناقشة العامة حول

" ضرورة تشاور الحكومة مع البرلمان قبل القيام بأعمال معينة "

دورة جنيف

تشرين الأول/أكتوبر 2018

ضرورة تشاور الحكومة مع البرلمان قبل القيام بأعمال معينة

يسعدني المشاركة معكم في دورة تشريين الأول/أكتوبر الحالية لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، كما يسعدني إدارة هذه الجلسة.

بدايةً، سأستعين بخبراتي في الشأن الكندي لأغراض هذه المساهمة.

مقدمة: حول واجب السلطة التنفيذية للتشاور مع البرلمان

كان هناك التزام متزايد من الحكومات المتعاقبة في كندا وغيرها من ممالك الكومنولث تجاه القيام بعمليات أكثر انفتاحاً وشفافية. والهدف من ذلك هو تعزيز الثقة في ديمقراطياتنا البرلمانية، وكذلك الحفاظ على سلامة ووحدة مؤسساتنا العامة.

يتمثل الدور الرئيسي للبرلمان في مساءلة الحكومة عن الأنشطة التي نفذتها في إطار سلطتها عبر استخدام آليات مؤسسية للتدقيق، والعديد منها آليات صريحة وشفافة ومتاحة للجمهور.

إن السلطة التنفيذية في نظام الحكم في كندا مخولة بالتصريح بقرارات معينة دون القيام بتشاور برلماني. وفي حين أن السلطة التنفيذية قد تختار الانخراط مع البرلمان في مثل هذه الأمور، إلا أنها ليست مطالبة للقيام بذلك في معظم الحالات بموجب القانون أو العرف.

إن السؤال والتحدي الذي يطرح نفسه مع تطور مؤسساتنا خلال القرن الحادي والعشرين هو إلى أي مدى يستطيع البرلمان تعزيز وضمان الشفافية والمساءلة المتعلقة بالقضايا التي تنضوي تقليدياً ضمن المجال الحصري للسلطة التنفيذية.

صلاحية السلطة في كندا

تنفذ السلطة التنفيذية في كندا القوانين التي يصدرها ويقرها البرلمان ومجلس الشيوخ ومجلس العموم.

وتؤدي صلاحية السلطة دوراً حيوياً من خلال تمكين السلطة التنفيذية، الحكومة، من أداء واجبات مهمة لتعزيز مصالحها السياسية. وفي حين أن هذه السلطات تتم ممارستها دون الرجوع إلى البرلمان، إلا أن صلاحية السلطة تعدّ مصدراً شرعياً وضرورياً في كثير من الأحيان للسلطة.

تُعد صلاحية السلطة جزءاً راسخاً من دستور كندا. ولا يوجد تعريف واحد مقبول على نطاق واسع للمصطلح بحد ذاته، لكنه يتكون ببساطة من "الصلاحيات والامتيازات التي يمنحها القانون العام للسلطة" (بيتر هوغ).



إن الميزة المستمرة لصلاحيه السلطة هي أنها تمنح الحكومة المرنة اللازمة للاستجابة بسرعة للحالات المعقدة. وتضم الأمثلة على المواضيع التي يمكن القيام بها بموجب صلاحية السلطة ما يلي:

- الشؤون الخارجية وصنع المعاهدات؛
- الحرب والسلام والدفاع والقوات المسلحة؛
- توظيف الموظفين العموميين وفصلهم؛
- التعيينات الدبلوماسية؛
- استفسارات عامة؛
- إدارة الأراضي العامة وحق التصرف بها؛
- منح مرتبة الشرف والألقاب¹.

وفي حين يمكن للبرلمان الإشراف على السلطة التنفيذية بشكل عام، إلا أن دوره لا يهدف إلى توجيه العمليات اليومية للحكومة. وغالباً ما تحتاج الحكومة للعمل دون مشاركة البرلمان:

لا يتعين على الحكومة التشاور مع البرلمان أو حتى إبلاغه قبل ممارسة صلاحيات الامتياز. وهذا الأمر المناسب ، لأن العديد من المسائل التي تقع ضمن نطاق الصلاحية ليست مناسبة للمناقشة العامة قبل اتخاذ القرار أو الإجراء الذي يتم اتخاذه².

ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن البرلمان ليس له دور يلعبه فيما يتعلق بمسائل صلاحية السلطة. في الواقع، هناك العديد من الأمثلة التي تريد الحكومة أن تطمئن فيها إلى وجود دعم البرلمان: من ناحية أخرى، يجب على الحكومة أن تشعر بالثقة بوجود الدعم البرلماني / بعد اتخاذ قرار بموجب صلاحية السلطة/، خاصة في مسألة مثل الحرب أو حيث سيكون المال مطلوباً (المرجع نفسه).

في الواقع، تميل الحكومات إلى الحصول على دعم البرلمان والتحقق من فاعليته فيما يتعلق بمجموعة أوسع من الإجراءات.

¹ انظر على سبيل المثال: صلاحية السلطة في كندا واستخدامه في سياق عمليات النشر العسكرية الدولية، سلسلة أوراق مكتب القاضي المحامي العام للاستراتيجية القانونية، العدد 2، 04/06/2008 (A-LG-007-SLA/AF-002)

² هود فيليبس وبول جاكسون، O. هود فيليبس "الدستورية والقانون الإداري، الطبعة السابعة. (لندن: Sweet & Maxwell، 1987) في ff.269



أربعة الأمر المناسب رئيسية في كندا

شهدنا خلال القرن الماضي أربعة اتجاهات رئيسية في كندا:

أولاً، الممارسة التقليدية المستمرة للحكومة لسلطاتها الممنوحة دون أي تشاور مع البرلمان. [لا يتدخل البرلمان فيما يمكن مقارنته بوظائف " الجهاز العصبي الذاتي" للحكومة – أي التدخل بأنشطة الحكومة اليومية التي تشبه ضربات القلب].

ثانياً، قامت الحكومة في حالات أخرى بإشراك البرلمان بطريقة غير رسمية وغير ملزمة في قرارات معينة.

ثالثاً، قام البرلمان صراحةً، في ظروف معينة، ومن خلال التشريع، بمنح الحكومة سلطة تقديرية إضافية للانخراط في إجراءات معينة دون مراجعة برلمانية أو اللجوء إلى محكمة.

وأخيراً، كفل البرلمان في بعض المناطق، ومن خلال التشريع، أن موافقته ضرورية بالنسبة للحكومة للشروع في عمل ربما تم اعتباره خاضعاً لصلاحيات السلطة.

لقد رأينا هذه الاتجاهات في المواضيع التي ناقشها في كندا اليوم – لا سيما الحرب وحالات الطوارئ الوطنية والتعيينات العامة.

التشاور مع البرلمان – الحرب وحالات الطوارئ الوطنية

خلال فترات الأزمات، بما في ذلك الحروب وغيرها من حالات الطوارئ الوطنية، يجب أن تكون الحكومة قادرة على التصرف على الفور للاستجابة بشكل مناسب دون الاضطرار إلى استشارة البرلمان.

لذا فإن قرار الذهاب إلى الحرب، أو نشر القوات الكندية خارج البلاد، يقع ضمن اختصاص السلطة التنفيذية. ولا يوجد التزام دستوري أو قانوني أو حتى تقليدي للتشاور مع مجلس العموم.

ومع ذلك، فقد تمت دعوة مجلس العموم الكندي بشكل روتيني على مدار البرلمانات الأخيرة للتصويت على نشر القوات العسكرية. وقد سمحت هذه الأصوات لأعضاء البرلمان بنقل آرائهم حول العمليات العسكرية المقترحة. وفي حين أن هذه الممارسة في التشاور مع مجلس العموم لا تفرض أي قيود قانونية أو سياسية ملزمة على صلاحية السلطة التنفيذية في نشر الجيش، إلا أنها تظهر كيف قد تسعى الحكومة للحصول على دعم من مجلس العموم، كمجاملة، لدعم قراراتها.



بالإضافة إلى ذلك وكما اقترحت سابقاً، ففي حين أن الحكومة تتمتع بهذا الامتياز، إلا أن البرلمان سيحتاج في نهاية المطاف إلى الانخراط في الحكومة حتى تتمكن من تنفيذ القرار بشكل كامل. وذلك لأن البرلمان يجب أن يوافق على تخصيص مبالغ لتمويل مشاركة الجيش في أحد النزاعات الدائرة.

وفي الوقت الذي يمكن فيه للبرلمان من ناحية أن يناقش موضوع نشر القوات العسكرية في مجال الحرب والحالات الوطنية الطارئة، فقد سلك البرلمان أيضاً طريقة أخرى من خلال تعزيز سلطة الامتيازات وضرورة قيام الحكومة بالتصرف بسرعة. على سبيل المثال، أعطى قانون التدابير الحربية، الذي بدأ العمل به في عام 1914 بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، صلاحيات واسعة لمجلس الوزراء (السلطة التنفيذية) لتجاوز البرلمان والحكم بواسطة إصدار المجلس للأوامر لدى وجود "حرب أو غزو أو تمرد". وقد تم استخدام هذا القانون للحد من الحقوق المدنية، ومراقبة الاتصالات، والتحكم في التصنيع، وغبر ذلك من الأمور أخرى.

في عام 1988، تم استبدال هذا القانون بقانون الطوارئ الأكثر محدودية. وهذا القانون، على عكس قانون التدابير الحربية، لا يسمح للسلطة التنفيذية (مجلس الوزراء) التصرف بمفردها. وبدلاً من ذلك، يجب أن يوافق البرلمان على تطبيق القانون، ويجب أن يقوم البرلمان بمراجعة أوامر مجلس الوزراء ولوائحه، ويجب استدعاء البرلمان للانعقاد في غضون سبعة أيام بعد إعلان الحرب لينظر فيه الأعضاء³.

التشاور مع البرلمان – التعيينات العامة

في مجال التعيينات العامة (بمعزل عن توظيف موظفي الخدمة العامة العاديين)، هناك ثلاث فئات رئيسية:

الفئة الأولى وتشمل أنواع التعيينات التي تقوم بها الحكومة من خلال صلاحياتها دون التشاور مع البرلمان. والمثال الأساسي على ذلك هو التعيينات القضائية للمحاكم العليا، والمحاكم الفدرالية، والمحكمة العليا، التي يصدرها إما وزير العدل أو رئيس الوزراء (بالتشاور مع مجلس الوزراء)⁴.

الفئة الثانية وتشمل أنواع التعيينات التي تقوم بها الحكومة من خلال صلاحياتها، والتي تحال تلقائياً إلى لجنة دائمة في مجلس العموم للحصول على معلومات / أو للمراجعة. وعلى الرغم من ذلك، فإن اللجنة لا تملك سلطة إلغاء التعيين أو الترشيح. وتضم أمثلة هكذا تعيينات عامة من قبل الحاكم في المجلس من خلال إصدار الأمر في المجلس ما يلي:

- رؤساء الوكالات أو اللجان،

³ تخضع الإجراءات الحكومية أيضاً للميثاق الكندي للحقوق والحريات ووثيقة الحقوق الكندية.

⁴ فيما يتعلق بالتغييرات على عملية التعيينات للقضاة الفدراليين، راجع <http://www.justice.gc.ca/eng/cs-jc/scapq-pncsq.html> وتقوم لجنة استشارية قضائية (توجد لجان في كل مقاطعة) بغربة المرشحين وترسل الأسماء إلى السلطة التنفيذية لاتخاذ القرار.



- أمناء المظالم،
- رؤساء المجالس،
- الرؤساء التنفيذيين للشركات التابعة للدولة، و
- أعضاء المحاكم شبه القضائية، من بين أدوار أخرى.

من الجدير بالذكر، أنه تمت إحالة ما مجموعه 1752 مرسوم في تعيينات المجلس إلى اللجان في البرلمان الماضي، وقد تم البحث في 16 مرسوم بحسب دراسة أجرتها إحدى اللجان.

أخيراً، يتطلب عدد محدود من التعيينات العامة موافقة عبر إصدار قرار، من مجلس العموم، ومن مجلس الشيوخ أيضاً في بعض الحالات. ويتطلب تعيين موظفي البرلمان قرارات من المجلسين. وتضم أمثلة موظفي البرلمان مفوض الخصوصية ومفوض المعلومات ورئيس موظفي الانتخابات. وتتطلب تعيينات أخرى كاتب مجلس العموم ومفوض تضارب المصالح والمناقبية دعم مجلس العموم.

التشاور مع البرلمان – التغييرات الدستورية

وأخيراً، ليس لدى السلطة التنفيذية في كندا سلطة امتيازات فيما يتعلق بالتعديل الدستوري.

حدد الجزء الخامس من [قانون الدستور الكندي لعام 1982](#) الصيغ المتعددة المعدلة لمختلف أنواع التغيير الدستوري:

- يحدد القسم 38 الصيغة المعدلة العامة (الصيغة 50/7): حيث لا يوجد حكم محدد ينص بخلاف ذلك، يجوز تعديل دستور كندا بقرارات صادرة عن مجلس الشيوخ ومجلس العموم وثلاثي المقاطعات (سبعة) ووجود ما لا يقل عن 50٪ من سكان جميع المقاطعات مجتمعة.
- يحدد القسم 41 أنواع التعديلات التي تتطلب إجماعاً كما هو موضح في قرار البرلمان وجميع الهيئات التشريعية الإقليمية:

- مكاتب الملكة والحاكم العام ونائب الحاكم؛
- حق الإقليم في عدد الأعضاء في مجلس العموم بما لا يقل عن عدد الشيوخ الذين يحق للمقاطعة تمثيلهم؛
- استخدام اللغة الإنجليزية والفرنسية (مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالأطراف المعنية)؛
- تشكيل المحكمة العليا؛ و
- تعديل الإجراء الخاص بتعديل الدستور.



- يحدد القسم 43 عملية تعديل الأحكام المتعلقة ببعض المقاطعات، وليس كلها، (على سبيل المثال، تغيير الحدود بين المقاطعات). هنا من المطلوب وجود قرارات من الهيئات التشريعية المتأثرة فضلاً عن مجلس الشيوخ ومجلس العموم.
- ينص القسم 44 على أنه يجوز للبرلمان تعديل دستور كندا حصرياً فيما يتعلق بالحكومة التنفيذية لكندا أو مجلس الشيوخ ومجلس العموم.
- أخيراً، ينص القسم 45 على أنه نزولاً عند بالأحكام التي تتطلب الإجماع، يجوز لكل مقاطعة أن تعدل حصرياً دستور تلك المقاطعة.

نقاش: صلاحية السلطة مقابل التشاور مع البرلمان

- هل هناك مجالات يجب فيها على السلطة التنفيذية التشاور بشكل أكبر مع البرلمان، وفقاً للقيم التي تميّز الديمقراطية البرلمانية؟
- هل يجعل التشاور البرلماني القرارات الحكومية أكثر "ديمقراطية"؟ أو أكثر "مساءلة"؟ أم أن هذا التشاور يخاطر بجعل عملية صنع القرار الحكومية أكثر تحزباً وسياسية؟
- هل هناك نموذج أو أسلوب نقول فيه لماذا بعض قرارات السلطة التنفيذية عرضة لمزيد من التدقيق؟ إذا كان الأمر كذلك، فما الذي يحفز هذا النوع من التشاور (أو عدمه)؟
- كيف ينبغي أن يحدد البرلمان والسلطة التنفيذية ما إذا كان يجب على البرلمان المشاركة في صنع القرار الحكومي وكيف وإلى أي مدى؟



UNION INTERPARLEMENTAIRE



INTER-PARLIAMENTARY UNION

Association of Secretaries General of Parliaments

CONTRIBUTION

from

Mr Charles ROBERT

Clerk of the House of Commons of Canada

To the general debate on

“The requirement for government to consult Parliament before carrying out certain acts”

Geneva Session

October 2018

The requirement for government to consult Parliament before carrying out certain acts

I am pleased to be participating with you in this October session of the Association of Secretaries General of Parliaments and to be moderating this panel.

As a preface, I will be drawing upon my experiences within the Canadian context for the purposes of this presentation.

Introduction: On the Duty of the Executive Branch to Consult with Parliament

In Canada and in other Commonwealth realms, there has been an increased commitment by successive governments toward more open and transparent processes. The goal is to foster trust in our parliamentary democracies, as well as to maintain the integrity of our public institutions.

Parliament's primary role is to hold government to account for the activities carried out under its authority using institutional mechanisms for scrutiny, many of which are now open, transparent and accessible to the public.

In Canada's system of government, the executive is empowered to authorize certain decisions *without* parliamentary consultation. While the executive may choose to engage with Parliament on such matters, in most instances it is not required by law or by convention to do so.

The question and challenge as our institutions evolve through the 21st century is to what extent Parliament can promote and ensure transparency and accountability related to issues that have traditionally fallen within the executive branch's exclusive domain.

Crown Prerogative in Canada

The executive branch of government in Canada implements laws that are made and passed by the Parliament, the Senate and the House of Commons.

The Crown prerogative plays a vital role by enabling the executive, the government, to perform important duties to advance its policy interests. While these powers are exercised without reference to Parliament, the Crown prerogative is a legitimate and often necessary source of authority.

The Crown prerogative is a well-established part of Canada's constitution. There is no widely accepted single definition for the term itself but simply put, it consists of "*the powers and privileges accorded by the common law to the Crown*" (Peter Hogg).

The continuing advantage of the Crown prerogative is that it gives the government the necessary flexibility to react quickly to complex situations.

Examples of the subject matter that can be exercised under the Crown prerogative include:

- Foreign affairs and treaty-making;
- War and peace, and defence and the armed forces;

- Hiring and dismissal of public servants;
- Diplomatic appointments;
- Public inquiries;
- Administration and disposal of public lands;
- Honours and titles.¹

While Parliament can oversee the executive in a general sense, its role is not meant to direct the day to day operations of the government. The government often needs to act without Parliament’s involvement:

*The government does not have to consult, or even inform, Parliament before exercising prerogative powers. This is convenient, for many matters falling within the prerogative are not suitable for public discussion before the decision is made or the action performed.*²

Still, this does not mean that Parliament has no role to play with regard to Crown prerogative matters. Indeed, there are many examples where the government will want to be assured of Parliament’s support:

[O]n the other hand, the government must feel assured of parliamentary support [after a Crown prerogative decision is made], especially in a matter like war or where money will be required. (Ibid.)

Indeed, governments are tending to seek Parliament’s support and validation with regard to a wider range of actions.

Four Main Trends in Canada

Over the past century we have witnessed four main trends in Canada:

First is the government’s ongoing traditional exercise of its prerogative powers without any consultation with Parliament. [Parliament does not interfere in what can be compared to the “autonomic nervous system” functions of government – the daily heartbeat activities of government.]

Second, in other situations, the government has involved Parliament in an informal and non-binding manner of certain decisions.

Third, in certain circumstances, Parliament, through legislation, has explicitly granted additional discretion to government to engage in particular actions without parliamentary or court review.

¹ See for example: [The Crown Prerogative in Canada and Its Use in the Context of International Military Deployments](#), Office of the Judge Advocate General Strategic Legal Paper Series, Issue 2, 2008/06/04 (A-LG-007-SLA/AF-002)

² Hood Phillips & Paul Jackson, O. Hood Phillips' *Constitutional and Administrative Law*, 7th ed. (London: Sweet & Maxwell, 1987) at 269ff.

Finally, in some areas Parliament has ensured, through legislation, that its approval is required for the government to proceed with an action that might have been considered to fall under Crown prerogative.

In Canada we have seen all of these trends in the themes that we are discussing today – in particular War and National Emergencies and Public Appointments.

Consultation with Parliament – War & National Emergencies

During periods of crisis, including wars and other national emergencies, the government must be able to act immediately to respond appropriately, without being obliged to consult Parliament.

The decision to go to war, or to deploy Canadian Forces abroad, is within the executive's prerogative. There is no constitutional, statutory, or even conventional obligation to consult with the House of Commons.

However, over the course of the last Parliaments, Canada's House of Commons has routinely been invited to vote on military deployments. These votes have allowed Members of Parliament to convey their views on proposed military operations. While this practice of consulting the Commons does not impose any binding legal or political constraints on the executive's prerogative to deploy the military, it does show how the government may seek support from the House of Commons, as a courtesy, to buttress its decisions.

As well, as I suggested earlier, while the government has this prerogative, Parliament will eventually need to be involved for the government to be able to fully implement the decision. This is because Parliament must approve the appropriation of sums to fund the military's involvement in an ongoing conflict.

While on the one hand Parliament can debate the subject of military deployments, in the sphere of war and national emergencies, Parliament has also gone the other way by reinforcing the prerogative power and the need for government to act expeditiously. For example, the *War Measures Act*, introduced in 1914 after the outbreak of the First World War, gave extensive powers to Cabinet (the executive branch) to bypass Parliament and to govern by order-in-council when it declared the existence of "war, invasion, or insurrection." It was used to limit civil rights, censor communications, and control manufacturing, among other things.

In 1988, the Act was replaced by the more limited *Emergencies Act*. This Act, unlike the *War Measures Act*, does not allow the executive branch (Cabinet) to act on its own. Rather, Parliament must agree to invoke the Act, Cabinet orders and regulations must to be reviewed by Parliament, and Parliament must be recalled within seven days after a declaration of war for its consideration by Members.³

³ Also, government actions are subject to the *Canadian Charter of Rights and Freedoms* and the *Canadian Bill of Rights*.

Consultation with Parliament – Public Appointments

In the domain of public appointments (separate from the hiring of regular public service employees), three main classes exist:

First are the types of appointments that are made by government through its prerogative power with no consultation with Parliament. The primary example of these are judicial appointments to superior courts, federal courts, and the Supreme Court, which are either made by the Minister of Justice or the Prime Minister (in consultation with Cabinet).⁴

Second are the types of appointments made by the government through its prerogative power, and which are automatically referred to a standing committee of the House of Commons for information/review. The committee, though, has no power to revoke the appointment or nomination. Examples of such public appointments by the Governor in Council through Order in Council include:

- heads of agencies or commissions,
- Ombudspersons,
- Chairpersons of boards,
- Chief Executive Officers of Crown corporations, and
- members of quasi-judicial tribunals, among other roles.

Of note, in this past Parliament, a total of 1,752 Order in Council appointments were referred to committees. Only 16 were examined by a study by a committee.

Finally, a limited number of public appointments require ratification, through a resolution, by the House and, in certain cases, the Senate as well. Officers of Parliament require resolutions from both Houses. Examples of Officers of Parliament include the Privacy Commissioner, the Information Commissioner, and the Chief Electoral Officer. The appointments of the Clerk of the House of Commons and the Conflict of Interest and Ethics Commissioner require the support of the House of Commons.

Consultation with Parliament – Constitutional Changes

Finally, in Canada the executive branch has no prerogative power with regard to constitutional amendment.

Part V of Canada's [*Constitution Act 1982*](#), set out the various amending formulas for different types of constitutional change:

⁴ On changes to the appointments process for federal judges, see: <http://www.justice.gc.ca/eng/csj-sjc/scapq-pncsq.html>. A Judicial Advisory Committee (there are committees in each province) screens candidates and sends names on to the executive branch to decide.

- **Section 38** sets out the general amending formula (the 7/50 formula): Where there is no specific provision to the contrary, the Constitution of Canada may be amended by resolutions of the Senate and House of Commons and two-thirds of the provinces (seven) having at least 50% of the population of all the provinces combined.
- **Section 41** sets out the types of amendments that require unanimity as expressed by resolution of Parliament and of all the provincial legislatures:
 - the offices of the Queen, Governor General and Lieutenant Governor;
 - the right of a province to a number of members in the House of Commons not less than the number of Senators by which the province is entitled to be represented;
 - the use of English and French (subject to the provision relating to the parties concerned);
 - the composition of the Supreme Court; and
 - amendment to the procedure for amending the Constitution.
- **Section 43** sets out the process for amendment of provisions relating to some, but not all, of the provinces (for example altering boundaries between the provinces). Here resolutions of the affected legislatures as well as the Senate and House are required.
- **Section 44** sets out that Parliament may exclusively amend the Constitution of Canada in relation to the executive government of Canada or the Senate and House of Commons.
- **Finally, section 45** sets out that subject to the provisions requiring unanimity, each province may exclusively amend the constitution of that province.

Discussion: Crown Prerogative vs. Consultation with Parliament

- Are there areas where the executive branch ought to consult more with Parliament, in accordance with values that characterize a parliamentary democracy?
- Does parliamentary consultation make government decisions seem more “democratic” or “accountable”? Or does it risk making government decision-making ever more partisan and political?
- Is there a pattern as to why certain decisions of the executive are prone to more scrutiny? If so, what motivates this type of consultation (or lack thereof)?
- How should parliament and the executive branch determine whether, how, and to what extent parliament ought to be involved in government decision-making?